

اتجاهات نظرية في علم الاجتماع البيئي:

اهتم الباحثون بقضايا البيئة من مختلف الحقول المعرفية (علوم الطبيعة وعلم الاقتصاد والقانون والاقتصاد وعلم النفس). وقد انضم علم الاجتماع في سياق محاولة تفسير العلاقة القائمة بين البيئة الطبيعية والنظم الاجتماعية. حيث تضمن منذ نشأته المحددات البيئية للسلوك، اذ بحث ابن خلدون في أهمية العلاقة بين التنظيم الاجتماعي وأشكاله من جهة وظروف المعيشة من جهة أخرى، واهتم علم الاجتماع القروي بدراسة وفهم استخدامات الأرض والنشاطات. وربط «إميل دوركايم» بين درجة تعقيد البناء الاجتماعي والكثافة السكانية وندرة الموارد والعمليات الاجتماعية، بحيث اعتبر بأن الزيادة السكانية ضمن موارد محدودة أو نادرة تؤدي إلى عمليات التناقض والصراع مما قد يؤدي إلى استنزاف للموارد وتعاظم المشكلات الاجتماعية.

ثم ظهر وتطور علم الإيكولوجيا البشرية مع "روبرت بارك وإرنست برجرس وأخرون" في جامعة شيكاغو، والذين أكدوا على أهمية علاقة البيئة بتنظيم الحياة الاجتماعية، لكن أهملهم الثقافة والقيم جعل الاستفادة من الإيكولوجيا البشرية في مجال علم الاجتماع البيئي محدودة. وعلى ذلك ظهرت اتجاهات نظرية أخرى منافسة كالنظرية الوظيفية التي لم تستطع بحكم طبيعتها المحافظة أن تقدم تفسيراً لأسباب المشكلات الاجتماعية بما فيها المشكلات البيئية. فقامت محاولات مختلفة للتوصل إلى نماذج نظرية تصلح لدراسة النسق البيئي بمضمونه الاجتماعي بالاعتماد على كتابات بعض أهم رواد علم الاجتماع مثل «إميل دوركايم» و «ماكس فيبر» و «كارل ماركس» ويمكن عرض هذه الاتجاهات فيما يلي:

أولاً: الاتجاه المحافظ

وينطلق من فكر «إميل دوركايم» ويعتبر بأن تغير القيم هو العامل الأساسي في توجيه المجتمعات نحو الانحدار البيئي، أي الجوانب الثقافية للمجتمعات، وينقسم أصحاب هذا الاتجاه إلى فتدين:

❖ الفئة الأولى تعتبر بأن ظهور المشاكل البيئية في المجتمعات الغربية

ارتبط بتغير نسق القيم إلى الفردية والعالمية والإنجاز في المجتمعات الصناعية وأن الرخاء والوفرة تعتبر قيما إيجابية وظيفية مقبولة ترتبط بالنمو الاقتصادي مما أدى إلى إغفال بحث أثار هذا النمو وجعل السيطرة عليه أمرا صعبا.

❖ أما الفئة الثانية فتعتبر بأن المجتمعات الصناعية تستخدم تكنولوجيا تؤدي

إلى تلوث بيئي وذلك بإلقاءها الفضلات الصناعية في التربة والماء والهواء، فضلا عن أن تغير القيم يؤدي إلى تقسيم معقد للعمل في المجتمعات الصناعية، وبالتالي فهذه العناصر الثقافية تعتبر السبب الرئيسي في انحدار البيئة الناتج عن الصناعة.

وهكذا فالمحافظون لم يقبلوا حل المشكلات البيئية مقابل التضحية بالنمو الاقتصادي لأنهم يربطون بين التصنيع ومستوى المعيشة، أي أنهم لا يقدمون حلولا بيئية من شأنها أن تؤثر على القاعدة الصناعية للمجتمعات الغربية.

ثانيا : النمط الليبرالي

وهو مستمد من فكر «ماكس فيبر» ويربط المشكلات البيئية بالقوة والهيمنة ومصالح الشركات الكبرى. ويضم وجهتا نظر أساسيتان:

❖ وجهة النظر الأولى تعتبر بأن الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الضخمة تمارس نفوذا وقوة على الحكومات والأنساق القانونية، حيث تنظر هذه الشركات إلى البيئة على أنها وسيلة لزيادة أرباحها وتوسيعها وهي لذلك تقاوم إعادة التشكيل البيئي، وبالتالي فهذا وهذا الرفض يزيد من تفاقم المشكلات البيئية.

❖ وجهة النظر الثانية تعتبر بأن المستفيدين من الاستنزاف البيئي يستخدمون وسائل الإقناع الجمعي (الإعلام) في شرعة أهدافهم وأعمالهم، حيث يعملون باستغلال الرموز الثقافية على إقناع الناس بزيادة الاستهلاك وبأن النمو الاقتصادي الدائم أفضل وسيلة لرفع مستوى المعيشة، مما يؤدي إلى تطور المشكلات البيئية وتفاقمها.

اذن فالليبراليون يرجعون المشكلات البيئية الى النظام الرأسمالي القائم على التوسع الاقتصادي الذي يتطلب تحقيقه استنزافا هائلا لمصادر الطاقة والموارد، وبالتالي من الصعب تغيير ميزان القوة الرأسمالي بشكل يمكن معه إزاحة القوة الاقتصادية والهيمنة السياسية للشركات.

ثالثاً: النمط الراديكالي

وينطلق من فكر «كارل ماركس»، معتبرا أن المشاكل البيئية ظهرت نتيجة الاعقلانية المترورة في نماذج الإنتاج الرأسمالية.

• فمن جهة أولى النظام الرأسنالي هو نظام توسيعى وفي الفترة التي لا يتسع فيها تصييده حالة من الركود. ومن هنا فالنمو الاقتصادي ضروري ومهم لمواجهة الأزمات والقدرة على الاستجابة لزيادة الأجور وتحسين أوضاع العمال حتى تحافظ الطبقة الرأسمالية وحلفاؤها على أرباحها وممتلكاتها عن طريق شراء القوى العاملة.

ومن جهة أخرى النظام الرأسنالي هو نظام مسرف يؤدي إلى الاستعمال المنهك لمصادر البيئة الطبيعية. فيما أنه يركز على الملكية الفردية وليس المجتمعية فإن الاستهلاك يوجه نحو العائلة النووية كامتلاك أكثر من سيارة للعائلة الواحدة، بحيث يفرض هذا النمط الاستهلاكي الخاص استنزاف المصادر الطبيعية وعدم المحافظة على توفير مستوى معين من الموارد والاستهلاك وبالتالي المزيد من الانحدار البيئي.

رابعاً: النموذج البيئي الجديد:

انطلقت النماذج النظرية البيئية الاجتماعية السابقة من أفكار النظريات الاجتماعية الكلاسيكية ومن ظروف المجتمعات الصناعية وبنيتها. وقد أدت المشكلات المنهجية والتطبيقية للنماذج النظرية السابقة إلى الاستمرار في محاولات بحث جديدة تهدف إلى إيجاد نماذج نظرية سوسيولوجية لتناول القضايا

البيئية. ونتيجة لهذا ظهر النموذج البيئي الجديد الذي طوره كلا من (كاتون) و (دانلوب) الذي بني على نظرية الفهم الشامل للبيئة.

قدم «كاتون ودانلوب» نموذجاً جديداً لدراسة البيئة مقابل نموذج التميز الإنساني الذي ساد التفسيرات الاجتماعية السابقة معتمدين في حجتهم على أن معظم الأنماط الاجتماعية تنظر للمجتمعات الإنسانية على أنها محور العالم الطبيعي ومركزه بكل ما يرافق هذه النظرة من استخدامات للبيئة والسيطرة عليها بغرض خدمة الإنسان دون اعتبار أو اهتمام للعناصر البيئية الأخرى بما يؤدي إلى تقليل قدرة الأرض على استيعاب التلوث وامتصاصه وبحق الكائنات الأخرى بالعيش في جو خال من التلوث.

لقد طورا نموذجاً جديداً منافساً في مجال علم الاجتماع البيئي ضمناه أربعة مبادئ أساسية تُحضر السمات الأربع التي قام عليها نموذج التميز الإنساني:

النموذج البيئي الجديد:	نموذج التميز الإنساني:
على الرغم من اتصفان للإنسان بصفات خاصة ومميزة كالثقافة والقيم والتكنولوجيا إلا أنه واحد من أنواع كثيرة لا تعد ولا تحصى تعتمد على بعضها في النسق البيئي الكبير.	- يمتلك الإنسان تراثاً ثقافياً بالإضافة إلى الوراثة الجينية لذا فهو يختلف عن باقي الكائنات الحية الأخرى.
- إن العلاقات الإنسانية لا تتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية فقط ولكن تتأثر كذلك بعلاقات متشابكة من الأسباب والنتائج وما يتترتب على ذلك من ردود أفعال في نسيج البيئة الطبيعية.	- إن العوامل الثقافية والاجتماعية بما في ذلك التكنولوجيا هي العوامل الرئيسية التي تحدد نوع العلاقات الإنسانية.
- يعيش الناس ويعتمدون على بيئه فيزيقية محدودة تفرض قيوداً حيوية وفيزيائية على العلاقات الإنسانية.	- تعتبر كل من البيئة الاجتماعية والثقافية إطار العلاقات الإنسانية أما البيئة الطبيعية فهي غير متصلة بالموضوع إلى حد بعيد.

- رغم أن كثيراً من قدرة الإنسان على الاختراع والقوة المستوحاة من عدّة اختراعات قد تبدو للوهلة الأولى أنها تحمل في طياتها قدرة فائقة إلا أنه لا يمكن إلغاء القوانين الإيكولوجية أو تجاوزها.

- إن الثقافة عبارة عن تراكمات وبما أن التقدّم التكنولوجي والاجتماعي عمليتان مستمرتان إلى ما لا نهاية فإن ذلك يجعل كل المشاكل الاجتماعية قابلة للحل.